



Friends of
the Earth
Palestine

أصدقاء الأرض فلسطين



PENGON

شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية

ورقة بحثية بعنوان:

ضرورة السيادة على الغذاء في غزة في ظل جائحة كورونا

بالشراكة مع مؤسسة

 HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن

شبكة المنظمات البيئية الأهلية الفلسطينية

ضمن مشروع «مناصرة الحقوق البيئية في غزة خلال جائحة كوفيد-19»

إعداد الباحثين:

أ. سعد الدين زيادة

م. علي وافي

أغسطس 2020

تم إنتاج هذه الوثيقة بمساعدة مالية من مؤسسة Heinrich Böll Stiftung، حيث أن الآراء الواردة هنا هي آراء المؤلف، وبالتالي لا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة Heinrich Böll Stiftung

آب/ أغسطس 2020

قائمة المحتويات

- المحور الأول: مفهوم السيادة على الغذاء النشأة والتطور 4
- المحور الثاني: السيادة على الغذاء في الحال الفلسطينية (بين الممكن والصعب) 6
- المحور الثالث: واقع وتحديات السيادة على الغذاء في قطاع غزة 7
- الأراضي الزراعية في قطاع غزة 7
- المياه في قطاع غزة: 8
- الحلول الاستراتيجية التي طرحت ويتم العمل على تنفيذها لحل أزمة المياه وتحديات القطاع الزراعي في غزة: 9
- عواقب تفشي فيروس كورونا على المزارعين: 10
- أولاً: المدخلات الزراعية: 10
- ثانياً: على مستوى العمليات الإنتاجية 11
- ثالثاً: على مستوى التسويق 11
- المحور الرابع: التنمية السيادية كرافعة لتحقيق السيادة على الغذاء في قطاع غزة..... 12
- الاستنتاجات والتوصيات: 14

المحور الأول: مفهوم السيادة على الغذاء النشأة والتطور

اعتبرت الأمم المتحدة ان لكل فرد الحق في الغذاء باعتباره أساسياً وضرورياً لبلوغ باقي الحقوق الأساسية كالحق في الحياة والحق في الصحة، وقد جاء في المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (تُقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر له ما يفي بحاجته من الغذاء والكساء والمأوى ... واعترافاً بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع، تقوم الدول الأطراف في هذا العهد بمجهودها الفردي وعن طرق التعاون الدولي، باتخاذ التدابير المشتملة على البرامج الملموسة اللازمة ...)

(معراس، 2017)

ومع ستينيات القرن الماضي ظهر مفهوم الامن الغذائي باعتباره توفير الغذاء الكافي للأفراد والمجتمعات في كل الأوقات وبأسعار مناسبة وإمكانية الحصول عليه، وقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية- الفاو «توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين، بما يلبي احتياجاتهم بصورة مستمرة من اجل حياة صحية ونشطة».

ومع مرور السنين وما رافقها من أزمات وحروب وتغيرات على صعيد المناخ وظهور ضعف وهشاشة مفهوم الامن الغذائي في الحد من الجوع وازدياد في انعدام الامن الغذائي، بالإضافة الى عدم تحديد طريقة وكيفية انتاج الغذاء والحصول عليه، فقد بدأ المعارضون لمفهوم الامن الغذائي البحث عن مفهوم اكثر شمولية وتحديداً لآليات وكيفية الحصول على الغذاء وتحديد الأولويات في الإنتاج الغذائي تنطلق من قاعدة الاكتفاء الذاتي للمجتمعات، ويحسب لحركة طريق الفلاحين العالمية- La Via Campesina أنها أول طرح فكرة السيادة الغذائية/السيادة على الغذاء وذلك في العام 1993 باعتباره حق الشعوب ودولهم في تحديد سياسة فلاحية وغذائية بشكل مستقل ودون تدخل أو اغراق من طرف عناصر خارجية، وخلال قمة الغذاء التي عقدتها منظمة الفاو في روما خلال العام 1996 فقد عرفت الحركة السيادة على الغذاء أنها (حق الشعوب في اتباع نظام غذائي صحي وثقافي ملائم ينتج بطرق مستدامة). (حركة طريق الفلاحين الفلسطينيين ، 2017)

وفي العام 2007 وعلى وجه التحديد في منتدى السيادة على الغذاء المنعقد في مالي اعتمد ما يزيد عن 500 شخص من 80 دولة فيما عرف بإعلان نييليني «السيادة الغذائية هي حق الشعوب بغذاء صحي وملائم ثقافياً ينتج عن طريق أساليب سليمة بيئية ومستدامة، وحقها في تحديد نظمها الغذائية والزراعية... الخ».

ويرى أصحاب مدرسة/مفهوم السيادة على الغذاء أن الامن الغذائي يركز بشكل رئيسي على الاستهلاك والمستهلك ولا يركز على كيفية انتاج هذا الغذاء والحصول عليه والذي يتم الحصول

عليه في غالب الأحيان من خلال الاستيراد، وهو ما فتح المجال امام سيطرة الشركات التجارية العابرة للقارات للسيطرة والتحكم في الغذاء بل وأبعد من ذلك تم استخدام الغذاء على أهميته كسلاح ضد الشعوب والدول باعتبار ان من يمتلك الغذاء يتحكم بالحياة، وقد رأينا أمثلة على استخدام الغذاء كوسيلة ضغط ومساومة واحتلال فأصبحنا نرى اتفاقيات بين الدول الاستعمارية وغيرها من الدول الضعيفة تعتمد على سبيل المثال «الغذاء مقابل الامن»، «الغذاء مقابل السلام» و«النفط مقابل الغذاء»، وقد بينت الازمات العالمية أن مفهوم الامن الغذائي لم يعد ولم يكن مناسباً في ضمان حصول الشعوب على الغذاء، فكانت أزمة الغذاء العالمية 2007 و2008 شاهداً واضحاً على ذلك، وفي أيامنا هذه مع انتشار وتمدد جائحة كورونا وانعزال المجتمعات والدول وتوقف سلاسل التوريد - حركة الملاحة والطيران- وهو ما هدد حياة ملايين البشر من عدم قدرتها الحصول على الغذاء نتيجة الاعتماد على الاستيراد في غذائها الأساسي.

وفي الوقت ذاته فان مفهوم السيادة على الغذاء يضع المنتجين والمستهلكين في قلب نظام الإنتاج الغذائي على ان يكون الإنتاج للغذاء واستهلاكه بالطريقة التي يقرروها، بالإضافة الى تعزيز دور المزارعين في العملية الإنتاجية/ الزراعية وحصول المستهلكين على غذاء صحي حسب احتياجات المجتمع المحلي وهو بذلك يسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم ارتهان الحصول على الغذاء على الشركات التجارية. لذلك فان اتباع وتبني فكرة ومفهوم السيادة على الغذاء هي الأكثر اماناً وحفاظاً وضمناً لاستمرار حصول المجتمعات على الغذاء الصحي والكافي مع الحفاظ على ديمومة واستمرار موارد ومدخلات الغذاء وانعتاق الشعوب من تسلط وتحكم الشركات التجارية الزراعية وما تمثله من دول ذات بعد استعماري.

المحور الثاني: السيادة على الغذاء في الحال الفلسطينية (بين الممكن والصعب)

إن الحديث عن السيادة الغذائية في الحالة الفلسطينية ليس بالأمر الهين والسهل بل له تعقيداته ومحاذيره ذلك لان الفلسطيني وعلى وجه الخصوص في حدود الـ 67 لا يمتلك حق الوصول والاستخدام والتصرف في موارده ومصادره الطبيعية وهنا يتجلى الحديث عن الأرض والمياه بشكل خاص، وفي ذات الوقت لا يمتلك حرية التنقل والتواصل على المستوى المحلي والوطني والدولي كأفراد أو كمواد (واردات وصادرات) كما انه مقيد ومكبل باتفاقيات اقتصادية وما يعرف بالسوق الحر الذي تجعل من منتوجاته المحلية خارج اطار المنافسة وطنيا وإقليميا وذلك لعدم وجود دعم وحماية لهذه المنتوجات. وهذا التوصيف البسيط للحالة الفلسطينية والتي تعبر عن غياب السيادة على المصادر والموارد والحدود كنتيجة مباشرة للاحتلال الصهيوني وسيطرته واستنزافه لمصادره المتمثلة بالأرض والمياه يترافق في نفس الوقت مع ظروف ذاتية غاية في الصعوبة والتعقيد من حيث نتائجها وتأثيراتها:

- ندرة ومحدودية المصادر في حدود 67 مع الاخذ بعين الاعتبار المناطق المصنفة ج والمستوطنات وسياسات الفصل العنصري والعزل وإقامة مناطق عسكرية ومحميات طبيعية احتلالية بالإضافة الى الطرق الالتفافية وجدار الفصل وانشاء ما يعرف بمناطق مقيدة الوصول براً وبحراً في قطاع غزة، أضف الى ذلك السيطرة على / وسرقة مصادر ومنابع وأحواض المياه الرئيسية وعدم السماح لنا باستخدامها والوصول اليها.
- الانقسام وما يرتبط به من غياب التشريع ورسم وإقرار خطط وطنية للقطاعات المختلفة والتي يعد القطاع الزراعي الأكثر أهمية وحيوية بينها، فغياب خطط زراعية وانتاجية وطنية تعتمد على المدخلات والمواد الخام المحلي يفاقم من ضعف تحقيق الاكتفاء الذاتي وصولاً لحالة السيادة على الغذاء.
- الثقافة الاستهلاكية لدى قطاع واسع من أبناء شعبنا والتي يغيب عنها دعم وتعزيز المنتج الوطني غير المدعوم والمحمي من قبل السياسات والخطط الوطنية وأصحاب القرار، الى جانب الميل الى شراء واستخدام منتوجات الاحتلال الصهيوني والتي هي بالأساس مدعومة احتلالياً وموجهة للانقضاض على المنتوجات الفلسطينية ولا سيما الزراعية منها بهدف تقويض إمكانية الاعتماد على الذات في انتاج السلع الأساسية وبالتالي يضعف وصولنا الى السيادة على الغذاء.
- ضعف هيكلية القطاع الزراعي وغياب الاجسام التمثيلية الفاعلة للمزارعين والصيادين ووجود قصور في التنسيق بين مكونات النظام الفلسطيني على مستوى التخطيط الاستراتيجي ومتابعة تنفيذ الخطط الاستراتيجية.

المحور الثالث: واقع وتحديات السيادة على الغذاء في قطاع غزة

يعتبر قطاع غزة المنطقة الجغرافية الأكثر كثافة سكانية في العالم حيث أن عدد السكان تجاوز 2 مليون نسمة يعيشون على مساحة تقدر بـ 360 كيلو متر مربع وهي مساحة القطاع، أي أن الكثافة السكانية تقترب من 5500 فرد/ كم²، ويعاني قطاع غزة منذ العام 2007 من حصار خانق تتأثر به معظم مناحي الحياة والقطاعات وعلى وجه الخصوص القطاع الزراعي وقطاع الصيد بالتزامن مع أزمة خانقة فيما يتعلق بالكهرباء وشح وندرة المياه حيث تقدر نسبة العجز المائي السنوي 90- 110 مليون كوب. وأشارت أحدث التقارير الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني ان 69% من سكان القطاع يعانون من انعدام الامن الغذائي منهم 47% يعانون من انعدام حاد في الامن الغذائي.

- **الأراضي الزراعية في قطاع غزة:** تعد الأرض والمياه المكونان الرئيسيان الذي يعتمد عليهما عند الحديث حول مفهوم السيادة الغذائية وفي حالة قطاع غزة الى جانب الحصار البري والبحري والجوي المفروض من قبل الاحتلال الصهيوني والذي يشكل عقبة رئيسية امام الحق في الوصول الى الأرض والوصول الى المياه وممارسة مهنة الصيد. حيث أن قوات الاحتلال الصهيوني بدأت مع العام 2000 بفرض منطقة مقيدة الوصول متاخمة للحدود الشرقية والشمالية لقطاع غزة وهي منطقة تفرضها القوات الحربية الصهيونية بقوة السلاح والقتل والترهيب وهي بذلك تحرم ما يزيد عن 20000 ألف مزارع من الوصول الى أراضيهم واستخدامها وزراعتها حيث قدرت بعض المصادر ان المساحة الكلية مقيدة الوصول تصل الى 22500 دونم أي ما يعادل 14-15% من المساحة الزراعية التي تقدر بـ 165000 دونم، فيما تقدر الجهات الاقتصادية ان فرض هذه المنطقة يكلف القطاع الزراعي خسارة سنوية نتيجة عدم زراعتها 50-60 مليون دولار.

لم يقف الأمر عند فرض المنقطة مقيدة الوصول بل ترافق ذلك مع تكرار واستمرار الاعتداءات الصهيونية لهذه المنطقة والى عمق ما يقارب 1500 متر من السياج الفاصل، حيث دمرت قوات الاحتلال الصهيوني خلال الحرب 2008 و2014 مساحات زراعية شاسعة قدرت بـ 50000 ألف دونم و34500 دونم على التوالي مع تدمير شبه كامل للبنية التحتية وشبكات الري والآبار الزراعية. وحسب ما أفدنا به من قبل اتحاد لجان العمل الزراعي بأن ما يقارب 75% من الأراضي الزراعية تم تدميرها واستهدافها أكثر من مرة ولا سيما في حدود المنطقة التي عرفت باسم المنطقة مقيدة الوصول. الى جانب ذلك تعمدت القوات الصهيونية الى استهداف القطاع الزراعي بعدة طرق ووسائل كان أبرزها عمليات رش المبيدات وفتح السدود الواقعة الى الشرق من قطاع غزة، ففي يناير من العام

2020 تم تدمير محاصيل الخضار على مساحة 2000 دونم كنتيجة لعمليات الرش حيث قدرت الخسارة حسب وزارة الزراعة بمليون وربع دولار أمريكي، أما نتيجة فتح السدود لنفس الفترة فان تقارير وزارة الزراعة تشير الى خسارة تقدر بنصف مليون دولار نتيجة تدمير 920 دونم مزروعة بالخضار.

ولابد من الإشارة الى أن القطاع الزراعي قد عانى من جملة من الإشكاليات الناجمة عن سوء الاستخدام والضغط الجائر على هذه الأراضي حيث ظهرت امراض وآفات زراعية وحشائش ضارة كان لها آثار سلبية مدمرة على الزراعة ومن ابرز هذه الآفات سوسة النخيل ودودة الانفاق او يعرف بالتوتا أبسليوتا، ناهيك عن الاستخدام الجائر وغير المدروس للأسمدة والمبيدات الكيميائية والتي كان لها الأثر الواضح على كفاءة التربة والصحة العامة وسلامة مياه الخزان الجوفي حيث أن الأسمدة الكيميائية تعد أحد أسباب ارتفاع معدلات النترات في مياه الخزان الجوفي.

- **المياه في قطاع غزة:** يستهلك قطاع غزة من المياه ما بين 200-220 مليون كوب سنوياً (98% منها من الخزان الجوفي و2% يتم شراؤها من شركة ميكروت الصهيونية) في حين أن تغذية الخزان الجوفي تبلغ سنوياً 45 مليون كوب من مياه الامطار بالإضافة الى 55 مليون كوب من عناصر تغذية أخرى كالانسياب الجانبي والمياه العائدة من مياه الري، وأن العجز السنوي في الخزان الجوفي يصل 110 مليون كوب سنوياً حسب ما أفادت به سلطة المياه. وقد تم الإشارة الى ان الاستهلاك الزراعي السنوي يقدر بحوالي 90 مليون كوب في حين ان الاستهلاك المنزلي والصناعي يتراوح ما بين 110-130 مليون (السنوار، 2017) كوب سنوياً.

وقد أشارت دراسة صدرت عن مؤسسة Fanack ان تفاقم أزمة المياه في قطاع غزة يعود الى الأسباب والعوامل التالية:

1. الاكتظاظ السكاني: حيث ازداد عدد السكان أكثر من 20 مرة على مدار ال 65 عام الماضية نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني بمعدل 3.45% سنوياً إضافة الى اللاجئين الذين استقبلتهم غزة منذ العام 48 والذين يشكلون 70% من سكان القطاع.
2. الاستهلاك الجائر للمياه الجوفية: حيث ان 98% من استهلاك قطاع غزة للمياه يعتمد على الخزان الجوفي في يتم شراء 2% من شركة ميكروت الصهيونية، حيث يبلغ الاستخراج السنوي ما بين 170-200 مليون متر مكعب أي أعلى ب 3 أضعاف العائد المستدام للخزان الجوفي. علما بان هناك 4600 بئر زراعي في غزة منها ما يزيد عن 2000 بئر غير مرخص.

3. تلوث مصادر المياه: يومياً يتسرب 90 ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً إلى المياه الجوفية.

4. 87% من الآبار تحتوي معدلات عالية من النترات تتجاوز حدود منظمة الصحة العالمية.

5. الاعتداءات العسكرية المتكررة للاحتلال الإسرائيلي على قطاع المياه خلال 2008/2009، 2012 و2014 بالإضافة للحصار المستمر منذ 2007 الذي يمنع إعادة تأهيل واعمار وتطوير قطاع المياه.

وأشارت الدراسة ان خسائر قطاع المياه في حرب 2014 لوحدها بلغت حوالي 34 مليون دولار في البنية التحتية من خلال تدمير 20-30% من شبكات المياه والصرف الصحي و30-50% من أحواض التخزين وخزانات المياه و220 بئر زراعي والأضرار التي لحقت بمحطة معالجة مياه الصرف الصحي في دير البلح. (Frank, Water، 2018)

• الحلول الاستراتيجية التي طرحت ويتم العمل على تنفيذها لحل أزمة المياه وتحديات القطاع الزراعي في غزة:

• فيما يتعلق بأزمة المياه:

- انشاء محطات تحلية مياه البحر: بدأت العمل به سلطة المياه ويتوقع أن ينتج عن ذلك فور تشغيل هذه المحطات 60-58 مليون كوب سنويا. وهو ما سيخفف العبء عن الخزان الجوفي بهدف استعادة عافيته.
- محطات معالجة الصرف الصحي: حيث أن هناك 180 ألف كوب يومياً من مياه الصرف الصحي المعالجة لا يستوعب منها القطاع الزراعي سوى 40 ألف، ويتم العمل على إيجاد الطريقة الأنسب لاستغلال هذه الكمية من المياه.

• أما فيما يتعلق بتحديات القطاع الزراعي:

- استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2010-2020: أطلقتها وزارة الزراعة في غزة تركز الى 31 مرتكزاً تسعى لتحقيق 10 اهداف استراتيجية تستهدف المياه والأرض ومستلزمات الإنتاج وتعزيز الاستثمار الزراعي على فاتورة الاستيراد وتعزيز دخل المزارع وخلق فرص عمل وربط القطاع الزراعي والصناعي وتنمية الثروة الحيوانية والسمكية والتنمية البشرية وبناء القدرات. فيما احتوت الاستراتيجية على مجموعة من السياسات التي تدعم التنمية السيادية مثل الاقتصاد المقاوم والاكتفاء الذاتي واحلال الواردات.

وطبقا لما تحدث به ممثلي وزارة الزراعة في غزة، أن سياسة إحلال الواردات التي تم اتباعها قد سجلت جملة من النجاحات تمثلت في الوصول الى حالة الاكتفاء الذاتي في عدة محاصيل منها (الزيتون، البصل، والخضروات الرئيسية كالبطاطا والبندورة والخيار والمحاصيل الورقية، البطيخ، العنب والتين) وهناك توقعات أن يتم الوصول للاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل كالحمضيات حيث وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي الى 80%.

أما على صعيد القطاع الحيواني فما زال العجز كبير يتجاوز الـ 80% في قطاع الألبان 95% في قطاع الاعلاف أما اللحوم الحمراء فيصل العجز فيها الى 70%، أما على صعيد اللحوم البيضاء والتي تمثل 65% من حاجة المجتمع للحوم فان هناك اكتفاء ذاتي بنسبة 100% وفي سبيل ذلك يتم استيراد 3 مليون بيضة ملقحة لإنتاج 2 مليون دجاجة شهرياً ونفس الامر بخصوص الاعلاف اللازمة للدواجن.

• عواقب تفشي فيروس كورونا على المزارعين:

أولاً: المدخلات الزراعية:

أظهرت حالة الطوارئ التي أعلن عنها ارتباطا بجائحة كورونا في قطاع غزة في شهر مارس وابريل من العام الحالي تخوفا شديدا لدى المزارعين والصيادين والذين يبلغ عددهم حوالي 20000- 22000 مزارع يعمل في القطاع الزراعي والصيد وعائلاتهم وقد تمحورت التخوفات والعواقب على:

- سلسلة التوريدات: شكل خطر انقطاع التوريدات وتأخرها بسبب الإجراءات المتبعة في الموانئ والمطارات الدولية من خلال اغلاقها او تأخيرها بسبب التعقيم تهديدا كبيرا للمزارعين وخاصة مربي الثروة الحيوانية حيث ان مخزون الاعلاف لم يكن يكفي الا لمدة 21 يوما وهذا سيؤدي الى خسائر فادحة في هذا القطاع بسبب عدم وجود موارد أخرى بديلة وبالتالي تعرض قطاع الدواجن والمواشي الى خسائر كبيرة وكذلك فان اعتماد قطاع غزة على استيراد البيض الملقح لإنتاج الدجاج اللحم وعجول التسمين يجعل من فكرة اغلاق المعابر يشكل شللا كاملا لهذه القطاعات وبالتالي وجود عجز في هذه التربية مما سيزيد من اعتماد القطاع الزراعي على استيرادها كحوم مجمدة.
- وفي قطاع المياه فان انقطاع الوقود المحتمل بسبب الاغلاقات قد يؤدي الى خطر كبير في تشغيل محطات معالجة المياه العادمة وتشغيل ابار المياه التي تعتمد 85% منها على الوقود في تشغيلها الى التوقف بشكل كامل ما لم يكن هناك اليات محددة يجب ضمانها لمنع انقطاع محتمل لهذه التوريدات.

ثانيا: على مستوى العمليات الإنتاجية

يتشكل الخطر من تفشي ازمة كورونا في عدم قدرة وصول المزارعين الى ارضهم وممارسة العمليات الإنتاجية بسبب اغلاقات متوقعة للمناطق الموبوءة وبالتالي فان حركة المزارعين فيها ستكون من خلال بطاقات واذونات للمزارعين مع إجراءات امنية مشددة لتطبيق حظر تجوال شامل اما في حالة الصيادين فقد تم ابلاغهم انه في حال تفشي الوباء فانه سيتم اغلاق البحر بشكل كامل امام الصيادين.

ويرى المزارعون ان هذه الإجراءات إذا لم يتم تنفيذها بشكل دقيق ومنظم فإنها ستكون عرضة لانعدام التنسيق بين اللاعبين الرئيسيين في القطاع الزراعي ومزودي الخدمات وبالتالي ستساهم في انتشار وتفشي الفيروس بين المزارعين.

ثالثا: على مستوى التسويق

ولعل اهم المخاطر التي تواجه المزارعين والصيادين في حالة تفشي الوباء هي اغلاق الأسواق المركزية والمعابر وبالتالي التحول الى نظام جديد كليا يتمثل بتوفير مخازن مركزية في كل محافظة يديرها القطاع الخاص على ان يتم توريد المحاصيل الزراعية اليها ويتم من خلالها اعادة تعقيمها وتجزئتها وتوزيعها الى مراكز التسوق والمحلات المركزية في كل محافظة على حدا.

ويرى المزارعون ان هذا النظام غير مجرب وبالتالي احتمالية فاعليته ستكون ضعيفة نظرا لديناميكية الأسواق المركزية المرنة التي لا يحققها التعامل مع القطاع الخاص.

وكذلك فان اغلاق المعابر سيحول دون تصدير المنتجات الزراعية الى الخارج وبالتالي تحقيق خسارة مؤكدة للمزارعين الذين ينتجون المحاصيل التصديرية التي تتسم بارتفاع أسعارها والتي ستحول ضعف القدرة الشرائية للمواطنين من شرائها بسبب الظروف الاقتصادية.

المحور الرابع: التنمية السيادية كرافعة لتحقيق السيادة على الغذاء في قطاع غزة.

تبرز أهمية النضال من اجل التنمية السيادية المستدامة من اجل الوصول للسيادة على الغذاء في قطاع غزة من التقييم السابق لسياسات تنمية القطاع الزراعي والذي اتسمت بالنقاط التالية:

1. الضغط الجائر على الأرض من خلال استخدام أنماط الزراعة المكثفة والاعتماد على بذور وتقايي مهجنة ومستوردة.
2. استمرار تقلص الأراضي الزراعية بسبب تجزئة الملكية وتناقص الحيازات للمزارعين وانتشار الامراض والحشائش المتوطنة فيها.
3. الاستنزاف المفرط لمصادر المياه واتساع الفجوة بين السحب والتغذية في المخزون الجوي "كمصدر وحيد" للمياه في قطاع غزة.
4. ضعف قدرة الجهات المعنية في استغلال مصادر المياه المتجددة مثل مياه الامطار «الحصاد المائي» ومعالجة المياه العادمة.
5. الاعتماد كليا على استيراد مدخلات الإنتاج الزراعي من أنظمة ري وتقايي واسمدة ومبيدات واعلاف.
6. قطاع زراعي غير منظم وهيكلية غير واضحة للقطاع الزراعي تفتقد للأجسام التمثيلية للمزارعين مثل النقابات الزراعية والتعاونيات الإنتاجية والاستهلاكية والاجسام التمثيلية المتخصصة للمزارعين.
7. ضعف العلاقة بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حيث يستورد القطاع الصناعي 80% من المواد الخام ومواد التعبئة والتغليف.
8. ضعف قدرات البحث العلمي وعدم إيجاد حلول جذرية للمشاكل الفنية التي تواجه القطاع الزراعي.
9. عدم قدرة السياسات الاقتصادية الوطنية على تهيئة بيئة تنموية قادرة على تشجيع الاستثمار ودعم المشاريع الريادية والصغيرة.

لذلك فان التنمية السيادية/التحررية والتي عرفتها حركة طريق الفلاحين الفلسطينية بأنها «عملية التطوير الذاتي الشاملة للموارد الوطنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني أينما كان بما يقطع العلاقة مع السوق الصهيونية ويواجه اقتصاد

الرأسمالية المعولمة ويعظم الى اقصى حد ممكن قدرات الشعب الفلسطيني في نضاله لتحقيق حقوقه الوطنية التحررية وسيادته على موارده الطبيعية، وإرساء الديمقراطية الضامنة للعدالة الاجتماعية والكرامة والاستقلال الوطنيين) تعتبر المخرج والنموذج الأنسب الذي يجب النضال من خلاله للوصول للسيادة الغذائية، حيث أن اعتماد التنمية التحررية من شأنه خلق الظروف التالية:

1. وضع سياسة مشتركة تعمد الى تحليل الهيكل الزراعي وتعزيز مواطن الضعف لإنشاء قطاع زراعي ممثل قادر على مواجهة التحديات.
2. تحديد أولويات القطاع الزراعي بناءً على الاحتياجات ودعم المحاصيل الإنتاجية ذات الأولوية للمجتمع المحلي.
3. الاستناد الى مفاهيم الاكتفاء الذاتي واحلال الواردات والاقتصاد المقاوم والتنمية المستدامة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والعمل التعاوني المنظم في رسم السياسات الوطنية.
4. تعزيز الاستثمار في البحث العلمي وربط القطاعات الزراعية والصناعية "القائمة على الزراعة" بها لإيجاد حلول فاعلة للإشكاليات الفنية التي تواجهها هذه القطاعات.
5. دمج الفئات المستهدفة "المزارعين- الصيادين - النساء- وأصحاب المصانع" في هذه السياسات وتعزيز دورهم فيها.
6. دعم اجسام حقوقية مختصة لرصد الانتهاكات الصهيونية على الموارد السيادية وحشد ذوي العلاقة للضغط على الاحتلال الصهيوني لوقف انتهاكاته واعتداءاته استنادا للمواثيق والعهود الدولية وفي المقدمة منها الإعلان العالمي لحقوق الفلاحين والعاملين في المناطق الريفية الذي اقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ديسمبر 2018، واستغلال مكانة فلسطين كعضو ضمن أكبر حركة كونية فلاحية وهي حركة طريق الفلاحين العالمية- La Via Campesina-
7. الاستغلال الأمثل لموارد المياه ودمج سياسات المياه مع سياسات الزراعة وإعادة الربط بين سياسات استخدام المياه المعالجة والاكتفاء الذاتي من خلال زراعة الأشجار مثل "الزيتون والنخيل والحمضيات" والمحاصيل العلفية.
8. اعداد خارطة محصولية "Crops Map" لقطاع غزة وتنظيمها منطقياً بناءً على الاحتياجات
9. دعم وتعزيز صناديق الطوارئ والمخاطر واعتبارها كصناديق سيادية لدعم القطاع الزراعي في مواجهة الازمات والكوارث.

الاستنتاجات والتوصيات:

تنبع أهمية وضرورة النضال من اجل السيادة على الغذاء في قطاع غزة كناظم وإطار لعملية التنمية التحررية للانفكاك عن التبعية للاقتصاد الصهيوني من واقع المخاطر التي واجهها القطاع الزراعي بما فيها جائحة كورونا، حيث لوحظ أن أكثر القطاعات هشاشة في مواجهة مترتبات جائحة كورونا كانت:

- القطاعات التي تعتمد بشكل واسع على المدخلات والمواد الأولية المستوردة مثل قطاع الدواجن واللحوم الحمراء، وقطاع الاعلاف والأسمدة والمبيدات.
- المحاصيل التصديرية مثل الفراولة والاعشاب العطرية، بالإضافة لبعض أنواع الأسماك مرتفعة الثمن.

لذلك نوصي من خلال هذه الورقة البحثية بضرورة العمل الفوري على جميع المستويات من أجل ترسيخ ونشر مفهوم واهمية التنمية السيادية كأداة ووسيلة لوضع حلول شاملة واستراتيجية لتعزيز صمود المزارعين وصغار المنتجين والصيادين في مواجهة تبعيات جائحة كورونا وأي طارئ يهدد القطاع الزراعي. كما ان الدراسة توصي ب:

1. استغلال الموارد المائية المتاحة من خلال تكامل سياسات الاكتفاء الذاتي مع سياسات الحصاد المائي وسياسات معالجة المياه العادمة.
2. العمل على تعزيز ثقافة العمل التعاوني ودعم وانشاء الجمعيات التعاونية المختصة ورفد القطاع بمختصين وخبراء وخاصة في المجالات الإدارية والفنية.
3. العمل على تعزيز مشاريع البحث العلمي التي تعمل على إيجاد حلول فاعلة للمشاكل الفنية التي تواجه القطاع الزراعي.
4. العمل على زيادة السعة التخزينية للأعلاف والحبوب لتعزيز صمود قطاع الانتاج الحيواني أمام الاغلاقات بسبب كورونا.
5. تعزيز مشاريع تشجيع الاستثمار وخاصة المشاريع الخاصة (بمزارع امهات الدجاج اللاحم- مزارع انتاج البيض الملقح- مصانع الاعلاف).
6. تشجيع انتاج البذور المحلية وانشاء بنك خاص بالبذور والعمل على تحسين صفاتها (ليس التعديل الجيني أو الوراثي).
7. الربط بين القطاع الزراعي والصناعي بحيث يشكل القطاع الصناعي حاميا للمزارع في حال تعذر تسويق المنتجات.

8. تعزيز انشاء مشاتل مخصصة لإنتاج امهات الأصناف في الفواكه والزيتون لضمان المحافظة على صفاتها.
9. العمل على تعزيز استغلال المياه العادمة والأراضي الغير مستغلة في إنتاج محاصيل علفية لدعم قطاع الانتاج الحيواني.
10. حماية المزارعين والصيادين وصغار المنتجين في فترة الأزمات وتوفير كل الأسباب الممكنة لضمان توفير المدخلات الزراعية لهم.. وضمان وصولهم إلى أراضيهم وضمان تسويق منتجاتهم.

مراجع

1. Frank, Water (2018). ما سبب أزمة المياه في قطاع غزة. [/https://water.fanack.com](https://water.fanack.com).
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (بلا تاريخ). [http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx-
?lang=ar&ItemID=3502](http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx-lang=ar&ItemID=3502). تم الاسترداد من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .
3. جورج كرزوم. (2017). وهم السيادة على الغذاء في ظل التسول وتضخم غير المنتجين. مجلة افاق البيئية عدد (40) .
4. جورج كرزوم. (2018). السيادة على الغذاء: الارض لمن يفلحها ومزارعو الوطن يجب ان ينتجوا معظم الغذاء المستهلك محليا. مجلة افاق البيئية العدد (56).
5. حركة طريق الفلاحين الفلسطينيين . (2017). اللائحة الداخلية لحركة طريق الفلاحين في فلسطين.
6. خديجة معراس. (12 ديسمبر , 2017). ماهي السيادة على الغذاء؟ موقع جمعية اطاك المغربية.
7. محمد السنوار. (2017). سلطة المياه: الوضع المائي في قطاع غزة خطير جدا. فلسطين: وكالة الراي الفلسطينية للاعلام .
8. مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. (2019). الزراعة النباتية الطازجة في فلسطين العدد 4. فلسطين.